الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقاء العمل السنوى الرابع
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة
٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

الأمن القومى والتحديات الاقتصادية والاجتماعية

ورقه مقدمة من
دكتور / مجدى العزبى

مقدمة :

نشأت حاجة الإنسان الى الأمن منذ نشأته على ظهر الأرض ثم تطورت مع تطور المجتمعات الإنسانية وظهور الدول بشكلها الحديث حتى أصبح الأمن القومى للدولة هو أحد الركائز الاساسية التى تبنى عليها الدولة وقد بدأ مفهوم الأمن القومى للدولة مرتبطا أولاً وأخيراً بقوتها العسكرية فهى الأداة التى تفرض بها إرادتها على الأعداء والأصدقاء حتى جاءت الحَرب العالمية الثانية بمفاهيم جديدة للتحليل الاجتماعى والسياسى والجيوبوليتكى للصراع الدولى فتحولت النظرة للأمن القومى من مفهوم عسكرى الى مفهوم استراتيجى شامل .

فالأمن القومى لم يعد هو القوة العسكرية وأن كان يتضمنها والأمن القومى ليس هو حجم وكفاءة المعدات العسكرية وإن كان يشملها والأمن القومى ليس هو النشاط العسكرى التقليدى وإن كان يحتويه . وبذلك أصبح الأمن القومى لايعتمد على القوة العسكرية فقط بل يعتمد بنفس القدر على تطوير وتنمية القدرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الدولة . كما أدت طبيعة الصراع الدولى الى جعل الأمن القومى للدولة مرتكزاً للربط بين سياستها الداخلية والخارجية .

تعريف الأمن القومى :

تعددت تعريفات الأمن القومى وكثرت بتعدد المجالات التى يستخدم بها ويتعدد الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع ومن أهم هذه التعريفات هى :-

١- هو قدرة الأمة على حماية كيانها الذاتى وقيمتها الداخلية من خطر القهر على يد قوة خارجية .

٢- هى تلك الحالة التى تستقر فيها جوانب القلق وعدم الاستقرار فى الدولة وتتكامل نواحى الاطمئنان النظامى والاجتماعى والسياسى والذى يؤدى إلى حالة من الاسترخاء العسكرى يمهد للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مزيداً من التقدم والتنمية .

٣- هو تعبير عن فكرة الضرورة وحق الدفاع عن النفس ضد كل ما يهدد الدولة ويعطل إنطلاقها ولعل أنسب تعريف للأمن القومى هو :

« قدرة الدولة على تنمية قدراتها وإمكانياتها فى المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية فى إطار من النظام والاستقرار الداخلى لحماية كيانها الذاتى وقيمها الداخلية ومنجزاتها الحضارية ونمط الحياة التى اختارته لنفسها من خطر القهر على يد قوة خارجية أو داخلية غير شرعيه تسعى للنيل من إرادتها والتأثير عليها لاتخاذ موقف أو فرض أوضاع لا تتفق ومصالحها القومية » .

تحليل عناصر القوة القومية للدولة :

إن تحقيق الأمن القومى للدولة إنما يعتمد أساساً على ما يتوفر لهذه الدولة من مقومات القوة الذاتية بعناصرها المختلفة وعلى تنمية هذه القدرات والتنمية تعنى التقدم فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية فكلها ترتبط إرتباطاً وثيقاً مع بعضها وكلها تكمل بعضها البعض ويتوقف النمو فى أحداها على النمو فى غيرها من المجالات لذلك فإن الأمن القومى للدولة ينبع من معرفتها لمصادر قوتها ونقاط ضعفها والعمل على تنمية مصادر القوة والتغلب على نقاط الضعف لتصبح هذه المحصلة هى درع الأمن الحقيقى للدولة وللتعرف على عناص القوة والضعف يجب أن يتم تحليل هذه العناصر وهى :-

١- العنصر الجيوبو بولوتيكى والمقصود به تأثير موقع الدولة على سياستها واستراتيجيتها وذلك بتحليل عناصر الحجم والشكل للدولة وتضاريسها وموقعها ومناخها ونوع تربتها ومواردها الأولية .

٢- العنصر البشرى وهو الذى يمد الدولة بالحياة وبالقيمة وذلك بتحليل عناصر السكان ومعدلات النمو السكانى والتركيب الاجتماعى للمجتمع .

٣- العنصر السياسى وتعنى الطريقة التى تنظم بها الدولة مواردها وكيفية وأسلوب اتخاذ القرار وتعتبر السياسة الداخلية والخارجية وجهان لعملة واحدة ويتم تحليل المكونات السياسية للدولة والديناميكية السياسية لها وتطورها السياسى وقدراتها السياسية .

٤- العنصر الاقتصادى وهو بمثابة الشرايين التى تغذى جسد الدولة بالحياه وهو عنصر أساسى فى قياس قوة الدولة حيث أنه يؤثر على باقى عناصر القوة الأخرى وتتركز فى قدرة الدولة على إدارة مواردها والنتائج المترتبة على ذلك ويتم تحليل عناصر الحالة الاقتصادية العامة وعناصر الصناعة والزراعة والتجارة .

٥- العنصر العسكرى ومن خلاله تتمكن الدولة من إظهار قوتها القومية بفاعلية وإن كان هناك قيود على استخدام القوة العسكرية وهذه القيود هى امتداد للقيود الموجودة على العناصر الأخرى للقوة القومية للدولة ويتم تحليل حجم وتكوين القوات وتنظيمها وتسليحها ومدى مرونة استخدامها وخبرتها القتالية ومدى كفاءة استدعائها وتعبئتها وقدرة الإنتاج الحربى للدولة .

٦- عنصر الإدارة القومية للدولة ورغم عدم وجود معايير محددة لقياسها إلا أنها تعتمد على المعرفة والمنطق والخبرة ويتم تحليل قدرة الدولة على شرح أهدافها ومعرفة العوامل

الاجتماعية والعوامل النفسية التى تؤثر على تماسك المجتمع وحتى يمكن تبسيط حسابات القوة الشاملة بكل عناصرها المشتركة فأنه يمكن استخدام هذه المعادلة :

$$Pt = [(c + E + M + I) (S + W + D)]$$

حيث أن :

القوة الشاملة	Pt = total Percieved power
الكتلة الحيوية (السكان - الأرض)	C = Critical mass (Population , teretory)
القدرة الاقتصادية	E = Economic Capability
القدرة العسكرية	M = Military capability
النفوذ	I = Image or influence
الاستراتيجية القومية	S = Strategic Purpose
الإرادة الوطنية	W = Will to Pursue national strategy
الدبلوماسية	D = Diplomacy

مصادر تهديد الأمن القومى :

تعددت مجالات وأشكال مصادر تهديد الأمن القومى للدولة حيث أصبحت تشمل :-

١- من حيث المجال :

أ - خارجى . ب - داخلى .

٢ - من حيث الشكل :

أ - عسكرى . ب - سياسى .

جـ - اقتصادى . د - اجتماعى .

التحديات التى تواجهها مصر فى المجال الاقتصادى وتهديدها للأمن القومى :

١- فى المجال الداخلى :

أ - عدم وضوح النظام الاقتصادى وعدم استقرار السياسات الاقتصادية بالقدر الكافى

ب - الخلل فى إدارة الموارد الاقتصادية للدولة .

جـ - قصور الناتج المحلى عن تغطية الاستهلاك مما يحتم اللجوء الى الاستيراد من الخارج .

د - التخلف التكنولوجى وآثاره السلبية على الإنتاجية وجودتها .

هـ - تراجع المصادر القومية للنقد الأجنبى (عائدات تصدير البترول - ايرادات قناة السويس - تحويلات العاملين بالخارج - السياحة) .

و - قصور فى عدالة التوزيع .

ز - عدم تناسق العلاقة بين الأجور والأسعار والإنتاج مما يؤدى إلى التضخم .

٢- فى المجال الخارجى :

أ - تزايد نسبة الاعتماد على الاستيراد من الخارج وخاصة فى بعض السلع الاستراتيجية .

ب - تزايد الديون الخارجية وأعباء خدمة الدين .

جـ - اختلال ميزان المدفوعات .

د - عدم قدرة المنتج المصرى على المنافسة فى الأسواق الأجنبية .

هـ - اعتماد الصادرات المصرية على المواد الأولية بصفة أساسية .

و - المنافسة الاسرائيلية لأسواق تصريف المنتجات وأطماعها فى غزو السوق المصرى .

الأهداف الاستراتيجية الاقتصادية المطلوب تحقيقها :

١- دعم القدرة الذاتية وتنميتها بما يحقق اقتصاد متوازن قادر على تحمل الأعباء فى نطاق تعاون اقتصادى عربى أفريقى ودعم دولى .

٢- استقرار القوانين والخطط وتحديد الأهداف وتوفير ا لمعلومات والبيانات بدقة وأمانة ووضوح

٣ - اتباع سياسة الترشيد فى استخدام الموارد واستهلاك المنتج .

٤- العمل على حفض الديون الخارجية وإعادة جدولتها .

٥- زيادة معدلات وجودة الإنتاج وتحقيق اقتصادياته .

٦- التنمية الرأسية والأفقية للإنتاج الزراعى بما يحقق الأمن الغذائى .

٧- العودة الى القرية المنتجة لا المستهلكة .

٨- الاهتمام بالتصنيع وتخصيص إنتاج من أجل التصدير وليس تصديراً للفائض .

٩- الاهتمام بمشروعات البنية الاساسية .

١٠- توفير مصادر الطاقة بما يحقق الاكتفاء الذاتى للاستخدامات المختلفة وإيجاد احتياطى مع استخدام موارد الطاقة الاستخدام الامثل .

١١- الاستغلال الأمثل للطاقات السياحية المتاحة والممكنة .

١٢- تحسين ميزان المدفوعات والميزان التجارى .

١٣- تحسين شبكات الطرق بما يتلائم والاحتياجات الاقتصادية .

١٤- الاهتمام بالنقل النهوى وتحديث الموانى البحرية والجوية والتوسع فى استخدامها وتنمية أسطول النقل التجارى .

الخطوط العامة للاستراتيجية الاقتصادية :

١- فى مجال الصناعة :

أ - الاهتمام بالصناعات الصغيرة والحرفية والبيئية .

ب - التكامل بين قطاع الأعمال والقطاع الخاص .

جـ - استخدام القروض الأجنبية فى المشروعات الإنتاجية .

د - رفع كفاءة العمال بالتدريب .

هـ - الاهتمام بنقل التكنولوجيا المتقدمة والملائمة .

و - تطبيق الأنظمة الحديثة فى مراقبة الجودة والتخطيط الإنتاجى والصيانه .

٢ - فى مجال الزراعة :

أ - التوسع فى استصلاح الأراضى وقيام المجتمعات العمرانية بها مع توفير الائتمان المناسب وإنشاء محطات الخدمات الآلية .

ب - تعديل التركيب المحصولى بما يحقق الصالح العام للدولة وللزراع وإتباع سياسة سعرية مناسبة .

جـ - توفير مستلزمات الإنتاج بالكميات المناسبة وفى الوقت المناسب .

د - النهوض بالبحوث الزراعية .

هـ - زيادة إنتاجية الثروة الحيوانية والسمكية والداجنة .

و - تشجيع الصادرات الزراعية .

ز - ترشيد استخدام مياه الرى باستخدام وسائل الرى الحديثة .

٣ - فى مجال الطاقة والكهرباء :

أ - زيادة الطاقة المتاحة باستخدام محطات التوليد المختلفة وتأمين مصادرها .

ب - حتمية الاتجاه لإنشاء المحطات النووية والتأكيد على تأمينها .

جـ - ترشيد استخدام الطاقة والتوسع فى استخدام المصادر البديلة المناسبة .

٤- فى مجال السياحة :

أ - التأكيد على مفهوم صناعة السياحة وتنمية الوعى السياحى .

ب - جذب مصار السياح العالمية من خلال خطة إعلامية للتعريف بالطاقات السياحية فى مصر.

جـ - تطوير الخدمات السياحية .

د - إنشاء القرى السياحية بساحل البحر الأحمر والساحل الشمالى وسيناء .

٥ - فى مجال التجارة :

أ - تحرير قطاع التجارة الخارجية من المعوقات لتشجيع الصادرات وترشيد الواردات لتحسين ميزان المدفوعات (خفض معدلات الضرائب على الصادرات - تقديم القروض) .

ب - وضع خطة تسويقية لغزو الأسواق العربية والأفريقية ومواجهة الأطماع الأسرائيلية فى هذا المجال .

جـ - القضاء على الاختناقات فى السلع ومنع الاحتكار وتحقيق العدالة التوزيعية بتوفير المنتجات .

٦- فى مجال النقل والمواصلات :

أ - زيادة شبكات الطرق البرية وتطوير مرافق السكة الحديد واستخدام الاساليب العلمية الحديثة فى الإصلاح والصيانة .

ب - زيادة كفاءة الموانى البحرية .

جـ - تطوير المطارات الدولية والمحلية ورفع كفاءتها لتنشيط حركة النقل والتجارة .

د - التخطيط والتنسيق بين أجهزة النقل المختلفة لتحقيق الكفاءة والمرونة والاستخدام المشترك لوسائل النقل .

هـ - توفير وسائل النقل الحديثة (برى - بحرى - جوى) وزيادة طاقات التخزين .

التحديات التى تواجهها مصر فى المجال الاجتماعى وتهديدها للأمن القومى :

١- فى المجال الداخلى :

أ - ضعف الانتماء والولاء لمصر نتيجة للمفارقة والتناقض بين الشعارات والممارسات .

ب - عدم توفر العدالة الاجتماعية والضغوط الاقتصادية على أصحاب الدخول المحدودة

جـ - الخلل التركيبى فى البناء الاجتماعى (اختلاف الدخول - ظهور أنماط استهلاكية جديدة - البطالة - الانفجار السكانى) .

د - التخلف الإدارى والقصور فى أداء الخدمات .

هـ - ظهور سلوكيات سلبية فى المجتمع المصرى دخيله على حضارته وقيمة .

و - التطرف الدينى والنزوع الى العنف لبعض جماعاتها .

ز - الانعكاسات السلبية لوسائل الأعلام المختلفة على قيم ومثل وأمانى الشعب .

خ - الخلل فى التوزيع السكانى واستمرار الهجرة من الريف الى الحضر .

ط - إرتفاع نسبة الأمية وقصور السياسات التعليمية .

٢- فى المجال الخارجى :
أ - الأفكار الدينية والسياسية والثقافية الدخيله .
ب - الغزو الإعلامى والذى يتنافى مع القيم والمثل السليمة .

الأهداف الاستراتيجية الاجتماعية المطلوب تحقيقها :-

١- رفع مستوى الإنسان المصرى وتوسيع مظلة التأمينات الاجتماعية .
٢ - توفير الخدمات الأساسية للمجتمع (مرافق - إسكان - صحة - تعليم .. الخ).
٣- مواجهة مشكلة الزيادة السكانية .
٤- خفض نسبة الأمية وتطوير التعليم .
٥ - مواجهة التطرف الفكرى والدينى والحفاظ على الوحدة الوطنية وتعميق الشعور بالولاء والانتماء الوطنى .
٦- ترسيخ القيم والأخلاق .

الخطوط العامة للاستراتيجية الاجتماعية :

١- مواجهة الإنفجار السكانى بالتوعية الدينية والإعلامية لتنظيم الأسرة مع استخدام أسلوب الحوافز .
٢ - تخطيط القوى العاملة وتنظيم الهجرة والعمل فى الخارج بما يضمن حسن توزيع واستخدام هذه القوى .
٣- نشر الخدمات العامة وتوجيه جهود الدولة للمناطق المهملة (الصعيد - العشوائيات) .
٤- إصلاح الخلل فى هيكل التوزيع السكانى بالتغلب على العوامل المسببة للهجرة من الريف الى الحضر وتشجيع الهجرة للمناطق الغير مأهوله .
٥- حل مشكلة البطالة للقضاء على التطرف والعنف .
٦- تحقيق تكافؤ الفرص والثواب والعقاب والقدوة .
٧- ربط سياسة التعليم بالاحتياجات الفعلية للمجتمع مع التوسع فى التعليم الفنى والمهنى وتوجيه طاقات الخدمة العامة لمحو الأمية .
٨- الأهتمام بالتربية الدينية للنشئ والشباب وتوعيتهم بأخطار التيارات المتطرفة والإنحراف فى كافة صورة باستخدام كافة الوسائل المتاحة .
٩- حسن استخدام وسائل الاعلام بما يتفق مع مبادئ وقيم الشعب وتنشيط دور المؤسسات الإعلامية فى تعميق الوعى القومى بين المواطنين .
١٠- التأكيد على الديمقراطية والحرية وتعميق اتجاهاتها وتحقيق الاستقرار والأمن الداخلى للوطن والمواطنين .
١١- التأكيد على سيادة القانون والمساواة أمامه ومقاومة الانحراف بكافة صورة وأشكاله والقضاء على المعوقات الإدارية .